

# الجزائر/ الحراك الشّعبى يعبّر عن رفضه للحوار الوطنى الشّاملى



أعلن الحراك الشّعبى فى الجزائر رفضه للحوار الوطنى الشّاملى، الّذى دعا إليه الرّئيس المؤقّت. وخرج الآلاف من المحتجّين فى الجمعة الـ23، لتجديد تمسّكهم برحيل جميع رموز النّظام وإقرار النّظام المدنى للدّولة.

وقد شهدت العاصمة الجزائرية تظاهرات الجمعة للأسبوع الـ23 على التّوالى، وسط انتشار أمني كبير، احتجاجا على شرعيّة "الشّخصيات الوطنىة"، الّتى ستتولى حوارا حول ترتيبات انتخابات رئاسية لا تزال حركة الاحتجاج ترفضه.

وكان الرّئيس الجزائرى المؤقّت عبد القادر بن صالح، عيّن أمس الخميس فريقا يتشكّل من- شخصيات لقيادة الحوار الوطنى الشّاملى الهادف لتنظيم انتخابات رئاسية حرّة ونزيهة فى أقرب الآجال.

ورفع متظاهرون، أمس الجمعة، شعارات رافضة لهذا الحوار، وأخرى مناوئة للفريق الذي عين لإدارته.

وانتشرت القوى الأمنية في شوارع وسط المدينة الجمعة في حين هتف المحتجون "سئنا العسكر" انتقادا للدور المركزي للجيش منذ استقلال البلاد عن فرنسا، و"الشعب يريد الاستقلال".

وتفرق الحشد في الجزائر العاصمة من دون حصول اشتباكات مساء، وكذلك في أكثر من نصف بقية ولايات البلاد الـ47 والتي قالت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إنها شهدت تظاهرات.

ومع تعذر تقدير عدد المحتجين في غياب أرقام رسمية، بدت التعبئة قوية الجمعة لكنها أقل من الحشود التي شهدتها البلاد في الأسابيع الأولى من حركة الاحتجاج التي بدأت في 22 فيفري.

ومنذ استقالة بوتفليقة ترفض حركة الاحتجاج أن ينظم رموز نظامه الباقون في الحكم الانتخابات الرئاسية ويطالبون برحيلهم قبل ذلك. والانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في الرابع من جويلية في الأصل لم تجر بسبب عدم وجود مرشحين.

ومع رفضه مطالب حركة الاحتجاج، قدم النظام عدة مقترحات للحوار للخروج من الأزمة رفضت كلها حتى الآن. غير أن الدعوة الأخيرة التي أطلقها بن صالح في الثالث من جويلية، لاقت اهتمام جزء من الطبقة السياسية وبعض المنظمات لاستنادها إلى مبدأ عدم مشاركة السلطة أو الجيش في الحوار، لكن حركة الاحتجاج تمسكت برفضها.